من ارادها من شريف وغيره ولا يوجد بها من تركها من شريف وغيره والمنع منها
لاحد من الناس كما انه ان ليس امراته عيبا لان الناس مضبوطون بانسابهم
الثابتة وليس لبس العلامة مما ورد به شرع فيمنع اباحته ومنها
اقصى ما في الباب انه احدث التمييز بها لحكمة فغيرهم من الجائز
ان يختص ذلك بخصوص الابناء المنتسبين الى النبي صلى الله عليه وسلم وهم
ذرية الحسن والحسين ومن الجائز ان يعم منهم وفي كل ذريته وان لم تنتسب
اليه كالزينبية ومن الجائز ان يعم في كل اهل البيت كباقي العلوية والجعفرية
والعقيلية كلها جائز شرعا وقد يستأنس فيها بقوله تعالى يا ايها
النبي قل لازواجك وبنات المومنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك
ادنى ان يعرفن فلا يوذين فقد استدل بها بعض على تخصيص اهل
العلم بلباس يعرفون به من تطويل الاكمام وادارة الطيلسان ونحو ذلك
ليعرفوا فيجلوا تكريما للعلم وهذا وجه حسن والله اعلم التاسع
هل يدخلون في الوصية على الاشراف والعاشر هل يدخلون في الوقف
على الاشراف والجواب انه ان وجد في كلام الموصي والواقف نص على
دخولهم او خروجهم اتبع وان لم يوجد فيه ما يدل على هذا او لا هذا
فقاعدة الفقه ان الوصايا والاوقاف تنزل على عرف البلد وعرف
مصر من عهد الخلفاء الفاطميين الى الان ان الشريف لقب لكل حسني
وحسيني خاصة فلا يدخلون على مقتضى هذا العرف وانما قد صحت
دخولهم في وقف بركة الحبش لان واقفها نص في وقفه على ذلك حيث
وقف نصفها على الاشراف ونصفها على الطالبيين والله اعلم

هذه حواشي ونكت وفروع وفوائد
تتعلق بمتن المنهج وشرحه للجلال المحلي
للشيخ محمد الشوبري

وقف وحبس وسبل هذا الكتاب بعهدة الفاضل الشيخ
محمد الانبابي ابن المرحوم الحاج محمد الانبابي ابن المرحوم
حسين على طلبة العلم وقفا صحيحا شرعيا لا يباع ولا يوهب
ولا يرهن وشرط لنفسه النظر مدة حياته ثم من بعده
لاصلح ذريته الاعلم منهم ثم لرجل مشهور بالعلم والصلاح
وحفظ الكتب فمن بدله بعدما سمعه فانما اثمه على الذين
يبدلونه ان الله سميع عليم وذلك لخامس شوال سنة ١٢٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وسلم
الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويدافع نقمه ويكافئ مزيده لا نحصي ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك وصلى الله على سيدنا محمد واله
وصحبه وسلم كلما ذكرك الذاكرون وكلما سهى عن ذكره الغافلون
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده
ورسوله ارسله بالهدى ودين الحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة
وبعد فهذه حواش ونكت وفروع وفوائد مهمة ان شا الله
تتعلق بمتن المنهاج وشرحه للعلامة الجلال المحلي رحم الله تعالى
مولفيهما ونفعنا ببركاتهما وبركات علومهما اعاننا الله على جمعها
ومن علينا بحسن النية والاخلاص في وضعها وجعلها نافعة لي
وللمؤمنين ووسيلة للفوز بجنات النعيم مع الذين انعم الله
عليهم من النبيين والصديقين والشهدا والصالحين واسال
الله التيسير وتحري الصواب والعصمة من الخطا والزيغ والاضطراب
انه سبحانه ولي الهداية والتوفيق وبيده جل وعلا ازمة
التحقيق وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب اعتصمت
بالله توكلت على الله فوضت امري الى الله قال الشارح
رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على انعامه
ابتدا الشيخ رحمه الله تعالى كتابه بالبسملة وعقبها بالحمدلة

اقتدا

اقتدا بالكتاب المجيد المفتتح بالتسمية والتحميد وعملا بخبر
كل امر ذي بال لا يبدا فيه باسم الله فهو ابتر وفي رواية كل كلام
لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اجذم وروى الخطيب في جامعه ببسم الله
الرحمن الرحيم والبال الحال والشان وامر ذو بال اي شريف
يحتفل به والبال ايضا القلب فكان الامر لشرفه وعظمه قد ملك
قلب صاحبه لاشتغاله به وقد شبه بذي قلب على سبيل
الاستعارة المكنية وفي وصف الامر بذلك وتقييده به
فائدتان الاولى رعاية تعظيم اسم الله تعالى حيث يبدا به
في الامور التي لها شان وخطر والثانية التسهيل على الناس
في محقرات الامور واوردان كلا من التسمية والحمدلة امر ذو
بال فيحتاج الى سبق مثله ويتسلسل واجيب بان المراد
الامر الذي يقصد في ذاته بحيث لا يكون وسيلة لغيره قلت
احسن منه ان يقال كل من التسمية والحمدلة كما تحصل البركة
لغيره وتتم نعمته كذا يجب ان تحصل مثل ذلك لنفسه كالشاة
من اربعين تزكي نفسها وغيرها على ان عموم الامر في الحديث
قد دخله التخصيص فقد رايت عن جواهر القمولي قال
العلما الافعال ثلاثة قسم تشرع فيه التسمية كالوضوء والتيمم
والغسل وقراءة القران والاكل ونحو ذلك وقسم لا تشرع فيه
كالصلاة والحج والاذكار والدعوات وقسم تكره فيه وهو الحرا

والكروه انتهى نعم تلتفت النفس هنا الى معرفة الحكمة في مخالفة
الصلاة ونحوها للوضوء ونحوه وكانها والله اعلم كون الصلاة وسائر
ذي ما ذكر اوسع اشتمالا على مكان في ذلك غنا عن التسمية لكونه يجمع
في ذلك سببها في القراءة كما سلف واعلم ان معنى بدء الامور ذي البال
باسم الله ان لا تصدره به وتذكره بادي بدي وتجعل ذكره
اول عمل تعمله ثم تتبعه بباقي عملك على ما هو المعنى الشائع المتبادر
من بدء الشيء بالشيء كما نص عليه صاحب الكشاف وجرى عليه
على السلف والخلف ومن ثم ما الى ان ظاهري الحديثين تعارضا
لان العمل باحدهما مما يفوت العمل بالاخر واجيب بحمل
الابتدا في الحديث على العرفي الذي يعتبر ممتدا من حين الشروع
في الشيء الى حين الاخذ في المقصود او يحمل على الاعم من الحقيقي والاضافي
اي فيكون وجود الابتدا بالحمدلة او البسملة ولو اضافيا محصلا للمقصود
او بان الباء في الحديث ليست للالصاق بل للاستعانة ولا مانع
من مقارنة الاستعانة بامرين فيصاعد الامر واحد ولما نظر
بعض المتاخرين الى ان ما قررناه من التعارض الشائع في معنى
البدية باي هذه الاجوبة او بعضها اباها وحاول حل التعارض رحمه
بقوله ثم ان الاية الكريمة المبدوء بها كتاب الله بيان لمعنى
الحديثين وكيفية العمل بهما حيث وصف الله سبحانه وتعالى
فيها اثنا التيمن باسمه بكونه معطيا لجلائل النعم ودقائقها

فاتى

فاتى بالحمد الذي هو الوصف بالجميل بعد الفراغ من امر التسمية قال
فظهر ان التسمية لكونها ذكر الذات يجب تقدمها بوجه ما على
الحمد الذي هو ذكر الوصف تقدما زمانيا يدفع به ضرورة امتناع الجمع
بينهما في البدا فيكون البدء بالحمد اضافيا قريبا من الحقيقي انتهى
وهو في الحقيقة من مادة الجواب الثاني لكن مع تحقيق وافادة
لاستئثار البسملة بما مطلوب الحديثين جميعا واعلم ان الغرض
من هذه الاجوبة ان فك التعارض حاصل بما ذكر الا انه
يشترط في التخلص من نقص البركة الجمع بين اسم الله وحده
ثم رأيت ابن السبكي في الطبقات سلك في الجواب مسلكا غير
ما سلف حيث قال رحمه الله لفظة الحمد الوارد في الحديث اما
ان يعني به ما هو اعم من لفظه وهو مطلق الذكر او خصوصه واياما
كان فالمامور به لفظة الذكر اما على الاول فواضح واما على الثاني
فلان رواية الحمد صحيحة معارضة برواية البسملة فيسقط
القيدان ويرجع الى الاطلاق كما في رواية بذكر الله ورواية
بالثناء على الله كما ذكروا امثله هذا في روايات غسلات الكلب
ومن ثم اندفع ما عساه ان يقال هلا حمل المطلق على المقيد
فان قيل الابتدا بالتسمية ليس ابتداء باسم الله لان الباء
ولفظ اسم ليس واحد منهما من اسمائه تعالى قلت
اجيب بان تصدير الفعل بذكر اسم الله تعالى يقع على وجهين

احدهما ان يذكر اسم خاص من اسمائه تعالى كلفظ الله مثلا والثاني
ان يذكر لفظ دال على اسمه تعالى كما في التسمية فان لفظ اسم مضاف
الى اسم تعالى يراد به اسمه تعالى فقد ذكر ههنا اسم لكن لا بخصوصه
بل بلفظ دال عليه مطلقا فيستفاد ان التبرك والاستعانة بجميع
اسمائه لعموم الاضافة واما الباء فهي وسيلة الى ذكره على وجه
يؤذن بجعله مبدأ للفعل فهي من تتمة ذكره على الوجه المطلوب
ذكره كل ذلك السيد في حاشية الكشاف قوله الباء في البسملة متعلقة
بمقدر وكونه فعلا ومن مادة التاليف هنا وتاخيره اولى اما
الاول فلاصالة الفعل في العمل ولما في تقدير الاسم من زيادة
الاضمار قيل ولزوم حذف الصدر بحذفها واما الثاني فخالف فيه
بعض النحاة وذهب الى ان تقديرها اولى من تقدير فعل من
مادة تلك الافعال المبدوءة بالبسملة كما وقع هنا واحتج بان
الابتداء اعم من خصوصيات تلك الافعال فكان احق بالتقدير
كما في تقدير النحاة متعلق الظروف المستقرة عاما كالحصول لكونه
وبان فعل الابتداء يستقل بما قصد بالتسمية من وقوعها
مبتدا بها فتقديره اوقع في المعنى قال ولا يرد اقرا
باسم ربك لان الاهم هناك فعل القراءة فلذا صرح به وقدم ورد
بان تقدير خصوصيات الافعال انسب بالمقام واوفى بتادية
المرام كانك اذا قدرت اولف مثلا دل ذلك على تلبس التاليف

كله

كله بالتسمية على وجه التبرك او الاستعانة وان قدرت ابتدا
تلبس ابتداء التاليف بها خاصة وبوجود ما يطابق الخصوصيات
ويدل عليها وبانها الصحيح بها عند عدم الاضمار كما في اقرا باسم
ربك واما تمسكه بالحدي فقد قال الفاضل اليمني النحوي
تقديرات في الظروف المستقرة فعلا عاما اذا لم توجد قرينة
الخصوص وحيث وجدت فلابد من تقديرها لانه اكثر فائدة
انتهى وتحقيقه كما قال السيد رحمه الله ان هذا القسم من الظروف
انما سمي مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه فان لم
يفهم منه سوى الافعال العامة كان المقدر فيها عاما وان فهم منه
شيء من خصوصيات الافعال كان المقدر بحسب المعنى خاصا نحو
زيد على الفرس او من العلماء او في البصرة اي راكب ومعدود
ومقيم وذلك لا يخرجها عن كونها ظروفا مستقرة لان معنى ذلك
الفعل الخاص استقر فيها ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه
الاعراب قال ولما كان تقدير الافعال العامة هنا مطردا
اعتبره النحاة وسموا المستقر بما عامله محذوف وعام انتهى
وقوله فيها تمسك به ثانيا ان فعل الابتداء استقل الخ معارض
بما سقناه من وجوه الرد واما الثالث فلان تقديم المعمول
ههنا ادخل في التعظيم واوفق للوجود اذ اسم السابق سابق
ودال على الاختصاص كما في اياك نعبد ومعناه هنا جعل

التأليف مقصورا على التبرك باسمه تعالى لا يتجاوزه الى غيره من الاسما
وهو قصر افراد اذ الكفار كانوا يبتدئون في اعمالهم باسما الهتهم تبركا
لا اختصاصا لاعترافهم بالتبرك باسمه تعالى وما نعبدهم الا ليقربونا
الى الله زلفى ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله فوجب على الموحد
ان يقصد قطع عرق الشركة الاصلية واعلم ان كلا من الاختصاص صح
والتخصيص والخصوص يقتضي بحسب مفهومه الاصلي دخول
الباء على المقصور عليه نحو اختص الجود بزيد اي قصر عليه لا يتجاوزه
الى غيره وهذا اعني كثير الا ان الاكثر في الاستعمال ادخالها على
المقصور وقد توجه السوال على قوله تعالى اقرا باسم ربك حيث
صرح فيه بتقديم الفعل وفي مقام الامر جعل الفعل مقرونا باسمه تعالى
واجيب بان تقديم الفعل هيهنا اهم لكونها اول سورة
نزلت على القول الاصح وما ذكر من تقديم الاسم انما هو عند عدم الداعي
الى رعاية الاصل الذي هو تقديم العامل على معموله فان قيل
اسم الله تعالى اهم عند المومنين على كل حال قلنا
اجيب بان اسمه تعالى من حيث هو اسمه يتعلق به
اهتمام وعناية وقد تعرض بحسب المقامات عناية اخرى
كما اذا قصد الاختصاص فاذا اجتمع العنايتان تقدم كما
في التسمية واذا افردت الاولى فان لم يعارضها ما هو اولى بالاعتبار
قدم ايضا والا فلا وفي قوله تعالى اقرا باسم ربك قد عارضها

العناية بالقراءة فكان اولى بالاعتبار لتحصيل ما هو المقصود
من طلب اصل القراءة ولو عكس لفات الغرض الاصلي واما كون
القراءة مفتتحة باسم الله تعالى لا باسم الاصنام ولا يخفى فوته عن
هذا المقام حيث والخاطب ليس ممن يتوهم فيه تجويز شركة
وقد اختلف في معنى الباء فقيل هي للاستعانة واستدل بان
ذلك يشتمل على معنى حسن بليغ وهو ان الفعل لما كان لا يتم ولا
يعتد به شرعا ما لم يصدر باسمه تعالى نزل اسمه تعالى منزلة
الالة التي يتوقف وجود الفعل عليها فيعدم بانعدامها وجا صح
انها تشتمل على جعل الموجود لفوات كماله بمنزلة المعدوم ومثله
يعد من محسنات الكلام وقيل هي للمصاحبة والملابسة
ورجح بانها اكثر استعمالا من الاولى لا سيما في المعاني والاقوال
وبان التبرك باسم الله تادب وتعظيم له بخلاف جعله آلة فان
الالة شي يقصد لغيره لا لذاته وبان ابتدا المشركين باسما
الهتهم كان على وجه التبرك فينبغي ملاحظة ذلك في الرد عليهم
وبانها اولى لشمولها ملابسة جميع اجزا الفعل باسم الله
وبان التبرك باسمه تعالى امر مكشوف يفهمه كل احد
ممن يبتدي في اموره والتاويل المذكور في كونها للالة
لا يهتدي اليه الا بنظر دقيق وبان كون اسمه تعالى
الة للفعل ليس الا باعتبار انه يتوسل اليه ببركته فقد

وصح بالاخوة الى التبرك ومن ثم قال الزمخشري ان الثاني احدث وانص واحسن انتهى فقوله احدث اي ادخل في لغة العرب وانص ناظرا الى اول الوجوه وقوله احسن ناظرا الى سائرها وانما كسرت ومن حق الحروف المفردة ان تفتح موافقة بين حركة العامل واثره وهذا التعليل وان كان قابلا للنقض فلا ينبغي ان ينقض فان امثال هذا التعليل كما قال بعضهم امور مستخرجة بعد الوقوع فلا تقبل النقض وانما هي نحو مناسبات لا باس بذكرها للتدرب في اوضاع الصرف والعمدة التوقيف انتهى وطولت في الخط عوضا عن الالف الساقطة من اول مدخولها او تفخيما للحرف الذي ابتدئ به كتاب الله سبحانه وتعالى ثم طرد في غيره وعبارة بعضهم في تطويل الباء اظهار السين وتدوير الميم تحسين للخط ومحافظة على تفخيم الاسم نظرا الى الجلالة فما اريد به من بين اسماء الله العظمة نعم كما اسماه **والاسم** عند البصريين احد الاسماء التي كثر استعمالها فخففت بحذف اعجازها وتسكين اوائلها ثم اجتلبت همزة الوصل عند الابتداء بها توصلا للنطق بالساكن وجبرا لما لحقها من التغيير في طرفيها وكان اجتلاب الهمزة لقوتها وكونها من احصى المخارج والاصل سمو نحو قنو وبعد التغيير اسم ويشهد له تصريفه على اسماء واسامي وسمي وسميت وهي شيء ومحي

لقول

لقول العرب فلسماك واشتقاقه عندهم من السمو وهو العلو لنو اقعها في التركيب وتناسب المعنى لان الاسم رفعة للمسمى واشادة بذكره اذ بالتسمية يرتفع عن حضيض الخفاء الى منصة الظهور ليتجلى لاعين البصائر ويرتفع قدره حيث جعل عنده اسم وينصب العلم بازائه وعند الكوفيين اصله وسم حذفت الواو وعوض عنها همزة الوصل واشتقاقه من السمة وهي العلامة فالوزن قبل التغيير فعل وبعده اعل وفعل لا حذف ولا تعويض وانما ابدل من الواو همزة كاعاد واشاح ثم كثر استعماله فعوملت همزته معاملة همزة الوصل فالوزن بعد الابدال فعل وابعد مذهبهم بقلة الابدال بالنسبة لما سلف واعتذر عن التصريف السابق بان فيه قلبا مكانيا والاصل اوسام واوسم ووسيم ووسمت ورد بان الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم كما في وعد حيث قالوا عدة دون اعدة بخلاف ما حذف عجزه نحو ابن واست والقلب بعيد لعدم اطراده في تصاريف الكلمة وخلاف الاصل وفيه سبع لغات سبع اسم وسم وسمى بضم وكسر فيها وفتح الاخير اليهم قال باسم الذي في كل سورة سمه وقد جمعها بعضهم بقوله في الاسم سبع لغات كلها سمعت وانني قد نظمت الكل مرتجلا اسم بضم وكسر مع سم بها في سمى ثلاث حسب ما نقلا

قال السيد رحمه الله تعالى في توجيه الثالثة والرابعة ما حاصله انها استغني عن زيادة الهمزة بتحريك الساكن في الابتدا وجعل الدرج تابعا له فحرك فيه ايضا فتارة حرك بالكسرة لانه الاصل في تحريك الساكن ولانه حركة الاصل الذي هو سمو وتارة بالضم ليتحرك بحسب نقصان لامه ولانه حركة اصله ايضا الذي هو سمو بضم السين انتهى وتحذف الالف على ما هو وضع الخط وهو ان الاصل في كل كلمة ان تكتب على صورة لفظها بتقدير الابتدا بها والوقف عليها لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها على ما سلف قال الفرا وحذفها مختص باسم الله والبا فلا تحذف في غيره كما سم ربك ولا مع غير الباء كما في ليس اسم كاسم الله وقال الاخفش لا تختص ذلك باسم الله بل يجوز في غيره كبسم الرحمن وباسم الخالق انتهى وقال البيضاوي وغيره وانما تعلق باسم الله دون بالله لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه او للفرق بين اليمين والتيمن انتهى والله اصله الاله فحذفت همزة اله وعوض عنها حرف التعريف بدليل قطع الهمزة في قولك يا الله ثم ادغم وفخم على ما سيأتي فان قلت هل الحذف المذكور قياسي قلت لا بدليل وجوب التعويض والادغام ولو كان قياسيا لما وجبا لاشتماله على حكم الثابت

وقال

وقال ابو البقا فاختار انه على قياس التخفيف قال السيد فعلى هذا يكون لزوم الحذف والتعويض مع الادغام من خواص هذا الاسم الذي تمارينه عن نظايره امتياز مسماه عن ساير الموجودات بما لا يوجد الا فيه وقولنا وعوض عنها حرف التعريف اي الالف واللام معا كما هو مذهب الخليل وحينئذ يظهر قطع الهمزة لانها جز العوض من احرف الاصل او اللام الساكنة وحدها الا ان الهمزة لما اجتلبت للنطق باللام حيث تجردت الحركة فلما عوضت اللام من حرف متحرك كان للهمزة مدخل ما في التعويض ولا يلاحظ معها شائبة التعريف اصلا فحذ راس الاحتياج معرفيين وفي غير الله اجري الحذف على اصله فان قلت قد اشتهر ان وجه القطع لزومها وصيرورتها كالجز قلت يرد قولهم يا التي حيث لم يجوزوا قطعها مع انها جز مضمحل عنها معنى التعريف وما ذكر الا ان المحافظة على الاصل واجبة ما لم يعارضها موجب اقوى كالتعويض فيما نحن فيه واعلم ان العقلا كما تاهوا في ذات الله تعالى وصفاته لاحتجابها بانوار العظمة واستار الجبروت كذلك تحيروا في لفظ الله الدال على تلك الذات المقدسة كانه انعكس اليه شي من اشعة تلك الانوار فحارت العقول في دركه كما حارت في دركه

منها ع

فلهذا جاز قطعها فانما اختص القطع بالله لانه ... تمحض الحرف للعوضية ع

[illegible]

[illegible]

قوله لاها اي بالهاء [illegible] عبد الحق

مسماه فاختلفوا في الجلالة قال السيد رحمه الله اسم سرياني هو او عربي
اسم او صفة علم او غير علم مشتق او لا وهم اشتقاقه وما اصله
انتهى فقيل اصله لاها بالسريانية ثم عرب بحذف الالف
الاخيرة وادخال الالف واللام عليه وقيل هو اسم علم عربي
غير مشتق واليه ذهب الخليل والزجاج وقيل انه وصف
في اصله مشتق لكنه لما غلب عليه سبحانه بحيث لا يستعمل
في غيره صار كالعلم مثل النجم والعقبة اجري مجرى العلم في اجرا
الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة
اليه وهو ما استظهره البيضاوي واستدل بان ذاته المقدسة
من حيث هو من غير اعتبار امر اخر معها غير معقول للبشر
فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد الذات لما افاد
ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا واجيب
عن متمسكه الاول بانه لم لا يجوز ان نعرف الذات بوجه
فنوضع لها اسم فان علم الواضع بكنه الحقيقة ليس شرطا عند الوضع ح
في الوضع سلمنا لم لا يجوز ان يكون الواضع هو الباري سبحانه
وعن الثاني بجعل الجار متعلقا بمعلق والجملة خبرا ثانيا
او هي الخبر والاسم بدل والذي اختاره صاحب الكشاف انه
اسم عربي مشتق وانه ليس بصفة في اصله بل هو في اصله
اسم جنس ككتاب واله يقع على كل معبود بحق او باطل

ثم

ثم غلب اي بعد تعريفه على المعبود بحق اي على الذات المخصوصة
فصار علما لها بالغلبة فينصرف اليها عند الاطلاق كالنجم والعقبة
والكتاب وسائر الاعلام الغالبة ثم اريد تأكيد الاختصاص
بالتغيير فحذفت الهمزة وصار الله بحذفها مختصا بالمعبود
بالحق لا يطلق على غيره قال السيد رحمه الله في حاشية
الكشاف فالاله قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات
المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره تعالى اطلاق النجم
على غير الثريا وبعدها لم يطلق على غيره اصلا قال وربما
يتوهم ان مراد صاحب الكشاف من غلبته على المعبود بحق انه
غلب على هذا المفهوم الكلي الذي هو اخص من معناه الاصلي
وهو مطلق المعبود وانه اراد باختصاصه بعد الحذف بالمعبود
بالحق انه اختص بذاته تعالى علما له واستشهد لذلك بتنكير
الحق في الاول وتعريفه في الثاني واعتذر عن تشبيهه بالنجم
وغيره من الاعلام بان التشبيه ليس في العلمية بل الثانية ح
في مجرد الغلبة سواء انضم اليه العلمية ام لا وزيفه
السيد في الحاشية المذكورة بما يعرف بمراجعتها واشار
الى ان تعريف الحق وتنكيره في عبارة الكشاف مجرد تفنن
اذ التقدير كذا فاعلم ان الزمخشري قد استدل على كونه
في الاصل اسما لا صفة بما نصه فان قلت اسم

[illegible]

هو او صفة قلت بل اسم غير صفة الا ترى انك تصفه
ولا تصف به لا تقول شيء اله وتقول اله واحد وايضا صفاته
تعالى لا بد لها من موصوف تجري عليه فلو جعلت كلها صفات
بقيت غير جارية على اسم موصوف بها وهو محال انتهى وتحقيق
الاول ان الاسم قد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين
يقوم به فيكون مدلوله مركبا من ذات مبهمة لم يلاحظ معها
خصوصية اصلا ومن صفة معينة فيصح اطلاقه على كل
متصف بتلك الصفة ومثل ذلك يسمى صفة ويصح المعنى
المعتبر فيه بحسب صحة الاطلاق كالمعبود مثلا ويلزم ذكر
موصوف معه لفظا او تقديرا وتعيين الذات التي قام بها
المعنى وقد يوضع لذات معينة ولا يلاحظ معها شيء من
المعاني القائمة بها فيكون اسما لا يشتبه بالصفة قطعا
كفرس وابل وقد يوضع لها ويلاحظ في الوضع معنى له نوع
تعلق بها وذلك على قسمين الاول ان يكون ذلك المعنى
خارجا عن الموضوع له وسببا باعثا لتعيين الاسم بازائه
كاحمر اذا جعل علما لذات فيه حمرة الثاني ان يكون ذلك
المعنى داخلا في الموضوع له فيتركب من ذات معينة ومعنى
مخصوص كاسماء الالة والزمان والمكان وهذان القسمان
ايضا من الاسماء والمعنى المعتبر فيهما مرجح للتسمية لا مصحح

للاطلاق

للاطلاق فلا يطرد اي كل ما يوجد فيه ذلك المعنى لا يقال
صفة لشيء لكن ربما يشتبهان بالصفة والتمييز اشد
اشتباهها الا ان المعنى المعتبر في الوضع داخل في مفهوم كل منهما
ومعيار الفرق انها توصف ولا يوصف بها على عكس الصفة
وحينئذ وجه الاستعمال اله واحد ولم يوجد شيء اله مع
كثرة دورانه على الالسنة عرفت انه من الاسماء دون الصفات
ويؤيده الحكم كغافر واسلم وسابق اعتبر فيه المعاني مع خصوصية
الذات واما الدليل الثاني فقد اعترض عليه تارة بانهم
قد صنعوا الاستدلال في الاله ومن الجائز ان يكون الاله صفة
ويكون الله اسما للذات فلا يلزم بقاء صفاته غير جارية على موصوف
واخرى بانه لم لا يجوز ان يوضع لذاته الشريفة باعتبار قيام
معان بها الفاظ ولا يوضع لخصوصية الذات اسم ولا استحالة
في ذلك وانما المستحيل وجود صفات من غير ذات موصوفة
بها واجيب عن الاول بان الله هو الاله حذفت الهمزة
فان كان الاله صفة كان الله ايضا كذلك وان عرض له التسمية
بحصر [illegible] المقصود ان الغالب لو كان صفة لم يكن لله
ايضا في اصل الوضع اسم تجري عليه صفاته وعن الثاني
السابق نظرا لان الغالب لو كان اسما لم يكن لله ايضا في اصل الوضع
اسم له بل للمعبود مطلقا فالمحذور مشترك وعن الثاني

بل المراد من الاستحالة مخالفة القاعدة المعلومة من اللغة فان
الاستقراء دل على ان كل حقيقة تتوجه الاذهان اليها والى تمييزها
فيما بين اهل اللغة قد وضع لها اسم تجرى عليه صفاتها واحكامها
والى ذلك اشار بعض المحققين حيث قال لو كان الله صفة
وسائر اسمائه صفات يلزم ان العرب لم تترك شيئا من الاشياء
الا سمته ولم تسم خالق الاشياء ومبدعها هذا محال وتحقيق الشبهة
ايضا بانه ان اراد ان الله اسم لذاته تعالى لا يقصد به معنى الصفة
حال اطلاقه عليه كما هو الظاهر من عبارته فتحقيق كلامه ولا يجدي
نفعا لجواز ان يكون صفة في اصله ثم صار علما وان اراد انه اسم
في اصله فانه لم يشكل لما عرفت من ان الفاسو جعل اسما ام صفة
ليس موضوعا بازاء ذاته تعالى فلو كان الاختصاص العارض
للاسم العام كافيا في تسميته تعالى في اللغة كان الاختصاص العارض
للصفة كافيا فيها لا يقال الاسم قبل الاختصاص يمكن
ان يطلق عليه تجرى عليه صفاته بخلاف الصفة قبل اختصاصها
فتتبع الصفات صفة غير جارية على موصوف لانا نقول
لا يكفي في اجراء الصفات التعبير عنه باسم عام فالمعبر عنه
بلفظ اخر ملفوظ الشيء مثلا فالكامل السيد ولا يخلص
لمن يزعم انه اسم في اصله الا ان يقول لا بد لجنس المعبود من
اسم تجرى عليه صفاته فانه معنى متعارف والمعنى لم اسم سوى

الله

الله ثم قال ولك ان تقول الضمير في قول الزمخشري اسم هو الذي صفة
راجع الى الله تعالى الا انه بين اسميته في الدليل الاول بنفي
الوصفية عن اصله وفي الدليل الثاني بنفي الوصفية عنه حال
اطلاقه عليه سواء كان اسما في اصله ام صفة فيندفع الاشكال
عنه انتهى فان قلت قد استفيد مما سلف
ان هذا الاسم الشريف اشتقاق فسواء كان في الاصل صفة
ام اسم جنس فما اشتقاقه قلت هو كما قال البيضاوي
من اله الاهة والوهة والوهية بمعنى عبد عبادة وقرأ
ابن عباس ويذرك والاهتك اي عبادتك وقيل من
اله اذا تحير لان العقول تتحير في معرفة ذاته وما يجري عليه
من افعاله وصفاته واليه ذهب الزمخشري وقيل من
الهت الى فلان سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره
والارواح تسكن الى معرفته وقيل من اله اذا فزع من امر
نزل به لان العابد يفزع اليه وقيل من اله الفصيل اذا
اولع بامه لان العباد يولعون بالتضرع اليه في الشدائد
وقيل من وله اذا تحير وتخبط عقله وكان اصله ولاه
فقلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها استثقال
الضمة على وجوه فقيل اله كاعاء واشاح ويرده الجمع على
الهة دون اولهة والحاصل ان الله تعالى يعني ما هو اي

معبود او بمعنى مالوه فيه اي متحير فيه وتنبيه الثاني فان قلت
الراي اشتقاق الفعل والصفات من المصدر فكيف قلت ان
الفاظ حجم السابقة تشتق من الافعال قلت الواو من
مادة تلك الافعال لان مصادر وصادرين انفسها غاية لا امرانهم
اختاروا صيغة الماضي على المصدر لحكمة هي التنبيه على الحروف
المعتبرة في الاشتقاق اذ بعض المصادر كالخروج والقبول تشتمل
على حروف لا تعتبر فيه فان قلت هل يقصد بلفظ الله
اطلاقه عليه سبحانه الدلالة على معنى المعبودية او الحيرة ونحو ذلك
مما سلف قلت قال الشيخ لا انه علم فلا يقصد به الا الذات
انتهى تتمة قال بعضهم ليس بيان الاصالة مغنيا عن
بيان الاشتقاق لان الاول ينظر فيه الى حال اللفظ اصالة والى
معناه فلا يعاسو الحان في الاصل والفرع متحد ام لا والثاني
ينظر فيه الى الاعتبار فهل اصالة شيء نحكم لان هذا الامر الشريف
اذا الفرع ما قبله او الحكم طريقة في اللغة مطردة وقيل مطلقا
وحذف الفم نحو تفسد به الصلاة ولا تنعقد به صيغ
اليمين وقد جاء للضرورة في الشعر
الا لا بارك الله في سهيل * اذا ما الله بارك في الرجال *
الرحمن الرحيم صفتان مشتقتان صيغتا للمبالغة
من رحم كالغضبان من غضب والعليم من علم او ردان

الصفة

الصفة المشبهة لا تشتق الا من لازم واجيب بان الفعل المتعدي
قد يجعل لازما بمنزلة الغرائز فيحول الى فعل بالضم ثم يشتق
منه على ان سيبويه قد نص على ان الرحيم صيغة مبالغة في قولهم
هو رحيم فلانا وعليه فلا اشكال في الرحيم قال الزمخشري
فان قلت ما معنى وصف الله تعالى بالرحمة ومعناها
العطف والحنو ومنها الرحم لانعطافها على ما فيها قلت
هو مجاز عن انعامه على عباده لان الملك اذا عطف على رعيته
ورق لهم اصابهم بمعروفه وانعامه كما انه اذا ادركته
الفظاظة والقسوة عنف بهم ومنعهم خيره ومعروفه
انتهى قوله ومعناها العطف والحنو ارادة الميل النفساني
اي الشفقة والرقة وذلك من الكيفيات التابعة للمزاج
والله سبحانه منزه عنها وقيل اراد الميل الجسماني اي
الانعطاف والانحناء قال السيد وليس بصحيح فانه ليس
معنى الرحمة وان كان مشابها لمعناها ومسببا عنه وقد لا
لبعض ما يا تيهان الاشتقاق كالرحم انتهى وقوله مجاز
عن انعامه اي مجاز مرسل فان الرحمة والرقة سبب الانعام
ولو جعل مجازا عن ارادة الانعام لجاز فان الرحمة سبب
للارادة اولا وبواسطة الارادة للانعام ثانيا وعلى هذا تكون
الرحمة من صفات الذات كما انها على الاول من صفات

الانفعالية قوله عنف هو بالضم والتخفيف من الضعف وهو
ضد الرفق قوله الرحمن ابلغ من الرحيم وعبارة الكشاف
وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم قال السيد رحمه الله
تلك المبالغة اما بحسب شمول الرحمة للدارين واختصاص الرحيم
بالدنيا كما ورد عن السلف يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا
واما بحسب كثرة افراد المرحومين وقلتها كما ورد عنهم
ايضا يا رحمن الدنيا ورحيم الاخرة لان رحمة الدنيا تعم المومن
والكافر واما بحسب جلالة النعم ودقتها والمدعي في عبارة
الكشاف المبالغة اي في الرحمن مبالغة ليست في الرحيم فيصدق
برحمة واحدة بوجه ما فلا ينافيه ما يروى من قولهم يا رحمن
الدنيا والاخرة ورحيمهما لجواز ان يراد بهما جلائل النعم
ودقائقها انتهى ومن الادلة ايضا على الابلغية القول
الدائر بين العلما ان زيادة البنا تدل على زيادة المعنى قال
الزمخشري وما طرقت على اذني من ملح العرب انهم يسمون
مركبا من مراكبهم بالشقدف وهو مركب خفيف ليس
في ثقل محامل العراق فقلت في طريق الطائف لرجل
منهم ما اسم هذا المحمل اردت المحمل العراقي فقال اليس
ذاك اسمه الشقدف قلت بلى قال هذا اسمه الشقنداف
فزاد في الاسم لزيادة المسمى انتهى وقد نقضت القاعدة

المذكورة

[illegible]

[illegible]

المذكورة بحذر فانه ابلغ من حاذر واجيب بان الشرط
في ذلك بعد ان الكلمتين في الاشتقاق اتحادهما في النوع كصديق
وصديان وغرث وغرثان وفرح وفرحان كل صفة مشبهة
بخلاف حذر وحاذر فان الاول صفة مشبهة والثاني اسم فاعل
وبان القاعدة اكثرية كالحليم وبان حذر انما كان ابلغ لالحاقه
في الثبوت بالامور الجبلية كشره ونهم وفطن وذلك لا ينافي كون
حاذر ابلغ بوجه اخر كما ان يدل على زيادة الحذر وان لم
يدل على ثبوته ولزومه فان قلت حيث ثبت ان الرحمن
ابلغ من الرحيم فلم قدم والقياس يقتضي الترقي من الادنى الى
الاعلى نحو فلان عالم نحرير وجواد فياض قلت اجيب
بان الرحمن لما دل على جلائل النعم واصولها ذكر الرحيم ليتناول
ما خرج منها فيكون كالتتمة والرديف واجيب ايضا بان الابلغ
اذا كان اخص مما هو دونه ومشتملا على مفهومه تعين هناك
طريق الترقي اذ لو تقدم الابلغ كان ذكر الاخر عاريا عن الفائدة
كما في التاليف المذكورين فان النحرير والفياض يشتملان
على مفهوم العالم والجواد مع زيادة واما اذا لم يكن
الابلغ مشتملا على مفهوم الادنى كالرحمن والرحيم اذا اريد
بالاول جلائل النعم وبالثاني دقائقها جاز سلوك كل واحد
من طريقي التتميم والترقي نظرا الى مقتضى الحال والمقام

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المنظور اليه بالقصد الاول في مقام العظمة والكبرياء جلائل
النعم واصولها دون دقائقها فقدم الرحمن واردف بالرحيم ليكون
كالتتمة تنبيها على ان الكل منه والعناية سبحانه وتعالى
شاملة لذرات الوجود كي لا يتوهم ان محقرات الامور لا تليق
بذاته فيحتشم من سؤالها وبان الرحمن لما ناسب اسم العلم
من جهة الاختصاص به تعالى كان تعقيبه به اولى وبانه قدم
في البسملة الشريفة اليه ويتناسب الله تعالى للمحافظة على
رؤوس الآي ثم استقر الامر على وفقها قال الزمخشري والرحمن
من الصفات الغالبة كالدبران والعيوق والصعق لم يستعمل
في غير الله كما ان الله تعالى من الاسماء الغالبة انتهى ومراده
فيما عدا الصعق العلمية التقديرية اذ مقتضى القياس
كما قال السيد استعماله في غيره تعالى لان معناه بليغ الرحمة
وحيث اختص به ولم يستعمل في غيره كان ثم غلبة عليه من
بين ما اقتضى القياس اطلاقه عليه وكذا علمية الدبران
والعيوق تقديرية اذ لم يستعملا في غير هذين الكوكبين لكن
لما اعتبر فيهما معنى الدبور والعوق كان مقتضى القياس
ان يستعملا في غيرهما ايضا وحيث اختصا بهما علمين
لهما كانتا غلبة عليهما واما الصعق فان علميته
تحقيقية ومن اجل انقسام الغلبة الى التقديرية

[illegible] الاختصاص [illegible]

والتحقيقية تراهم يقولون الغلبة اما بالنظر الى القياس
والاستعمال واما بالنظر الى الواقع والاستعمال فان قلت
الرحمن صفة لانه يوصف به ولا يوصف وان المعنى
منه بليغ الرحمة كما سلف وقد اختص به تعالى معرفا
ومنكرا وليس بعلم قطعا فكيف سماه الزمخشري بالا
التي يلزمها اللام قلت اجيب بان غرضهم من علام
التشبيه الاشتراك في مطلق الغلبة والاختصاص
سواء كانت تحقيقية ام تقديرية مع اللام ام بدونها على
وجه العلمية او الوصفية وكذا غلبة الجلالة الشريفة
تقديرية اذ اصله الاله فاقتضى القياس صحة اطلاقه
على غيره كما صح الا انه لم يطلق الا عليه تعالى قال
السيد رحمه الله وقد يقال هذه الكلمة من اول وضعها
الى ان صارت علما اسم واحد فاوردها الزمخشري في مقابلة حرر
الرحمن وحكم عليها بالغلبة التحقيقية في الجملة وذلك
لاتصافها في بعض اطوارها اعني قبل حذف الهمزة
واما الحكم بالاختصاص وعدم اطلاقه على غيره تعالى
فانما هو في هذا لفظا مقيدة بوجودها التي ولا يشكل
على ما تقرر من الاختصاص في الرحمن قول بني حنيفة
في مسيلمة رحمن اليمامة وقول شاعرهم

[illegible] والعيوق

سامح
بانها هو على هذه الكلمة
مقيدة بحذف الهمزة

وانت غيث الورى لازلت رحمانا

لان ذلك من تعسّفهم في تصرفهم حيث بالغوا فيه حتى خرجوا
عن طريق اللغة والتعسّف طلب الابقاء في امر بشاة
فاما ان يراد به ابقاء بعضهم بعضا وابقاء كل واحد
نفسه في ذلك واذا وحد الرحمن من الرقة صرفه
وجهان الاظهر عند الزمخشري وجماعة عدم الصرف
قياسا على اخواته من بابه اي من فعل بالكسر فان كل فعلان
من هذا الباب كعطشان وغرثان فانه غير منصرف
لا يقال هو منقوص بندمان فانه فعلان
من ندم وهو منصرف لمجيء ندمانة لانا نقول
المأخوذ من ندم بمعنى النادم غير منصرف كسكران ومؤنثه
ندمى كسكرى واما الذي هو منصرف ومؤنثه ندمانة فهو
من المنادمة في الشراب بمعنى النديم وفعله نادم لا ندم
فلا يوجد فعلان من فعل بالكسر الا غير منصرف فان
قلت قد شرط في امتناع صرف فعلان ان يكون
فعلان فعلى واختصاص رحمن بالله يمنع ان يكون فعلان
فعلى فلم يمنعه الصرف قلت قد سأل ذلك صاحب
الكشاف واجاب عنه بان اختصاصه كما حظر
ان يكون له مؤنث على فعلى فقد حظر ان يكون له مؤنث

وقوله من ندم الصواب حذفه

على فعلانة فان قلت لا عبرة بامتناع التأنيث للاختصاص
العارض فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص
وهو القياس على نظائره اسمى وتحقيق هذا الجواب وايضاحه
ان اشتراط وجود فعلى لمنع الصرف انما اعتبر ليتحقق انتفاء
فعلانة اذ بانتفائها يتحقق مضارعة الكلمة لالفي التأنيث
في عدم قبول التاء والاختصاص العارض كما منع وجود فعلى
منع وجود فعلانة فان نظر الى انتفاء فعلى وجب ان لا يمنع
صرفه لان وجود فعلى هو الشرط للمنع ومناط الحكم في الظاهر
وان نظر الى انتفاء فعلانة وجب ان يمنع صرفه لان انتفاءها
هو مناط الحكم في الحقيقة الا انه لخفائه جعل وجود فعلى
امارة عليه ومناط الحكمة فاعتبار الاختصاص يوجب
ان يكون ممنوعا من الصرف وغير ممنوع منه وهو محال
فوجب ان لا يعتبر استعمال التأنيث اي انتفاء فعلى
وانتفاء فعلانة بسبب الاختصاص العارض وان يرجع
الى الاصل هذه الكلمة قبل الاختصاص ويتعرف
حالها فيه وذلك بالقياس على نظائرها من بابها
اي فعل بالكسر كما سلف واذا كانت كلها ممنوعة من
الصرف لتحقق وجود فعلى علم ان هذه الكلمة ايضا
في اصلها مما يتحقق فيها وجود فعلى فتمنع الصرف ايضا

كما حققه السيد الجرجاني رحمه الله ثم قال وقيل ان المراد
بيانه تعالى صفة مطلقا وحينئذ يقال تعالى الذي
مونثه فعلى اكثر من فعلان الذي مونثه فعلانة والفرق
انما يلحق بالاعم الاغلب انتهى وعلى هذا الاخير اقتصر
البيضاوي وبحث فيه الرضي بقوله والحكم بفعول
الصرف اولى لانه الاصل فيتوقف فيما يشك فيه على
صريح العرب لا وقال السعد التفتازاني يجوز
الجمع بينهما لجواز الامرين جميعا والاحالة الى الحكم اولى من
الاحالة بالتحكيم وقال السيد هو تحقيق الجواب
ايضا بان هناك مذهبين اشتراط وجود فعلى واشتراط
انتفاء فعلانة ولا ترجيح لاحدهما على الاخر فوجب ان لا يعتبر
انتفاء النائب لاجل الاختصاص والا يلزم ان لا
يحكم بالصرف ولا بعدمه نفيا وبابه التحكم فتعين الرجوع
للاصل او يقال حال الاختصاص وجد الشرط على
مذهب وانتفى على الاخر فتعارضا وتساقطا فيصار
الى ما قبل الاختصاص انتهى خاتمة في تخصيص
التسمية بهذه الاسماء الشريفة اعلام للعارفين بان
المستحق لان يتبرك ويستعان به في مهمات الامور
هو المعبود الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها واجلها

جليلها

جليلها وحقيرها فيتوجه بكليته الى جنابه المقدس
ويشتغل بسره بذكره عن غيره وقوله الحمد لله
فيه ثلاث مباحث الاول في بيان حقيقة الحمد
وما يتبعه الثاني في اعراب الجملة وما يتبعه الثالث
في بيان معنى اللام الداخلة على الحمد وما يتبعه اما
المبحث الاول فله في تعريفه لغة عبارات معناها
اشهرها واجمعها انه الثناء باللسان على الجميل الاختياري ري
على جهة التبجيل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل
ما قاله السيد في حاشية الكشاف هو الذكر بالخير
انتهى وفي المجمل هو الكلام الجميل انتهى ومن ثم اورد على
التعريف ان قيد اللسان مستدرك لان الثناء لا يكون
الا به ولا يرد حديث لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك لانه على المجاز وقصد المشاكلة واجيب اولا
بان اختصاصه غير مجزوم به لان المفهوم من الصحاح
ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكروا امامنه ان
الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا وثانيا
بان الاسلم اختصاص الذكر والكلام باللفظي وان سلمنا
فغايته ذكر اللسان لبيان الواقع والتوطئة للتمييز
بين الحمد والشكر وبيان النسبة بينهما ودفع احتمال

التجوز باطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجاز اجاه قلت
حيث استفيد من كلام السيد وصاحب الحل ان الثنا
خاص بالجميل وهو كذلك على الاشهر فما الجواب عن حديث
مروا بجنازة فاثنوا عليها خيرا ثم مروا باخرى فاثنوا عليها شرا
قلت هو من المجاز وقصد المشاكلة نظير ما سلف
فان قلت يشكل اختصاص الحمد اللغوي باللسان
قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشيا لا لسان
لها قلت لا اشكال بل هو من قبيل المجاز والمعنى
وان من شيء الا منزه عن لوازم الامكان ونوائب
الحدوث بلسان الحال حيث يدل بامكانه وحدوثه على
الصانع القديم الواجب لذاته ولكن لا تفقهون تسبيحهم
ايها المشركون لاخلالكم بالنظر الصحيح الذي به يفهم تسبيحهم
ويجوز ان يحمل التسبيح على المشترك بين اللفظ والدلالة
لاسناده في صدر الاية الى ما يتصور منه اللفظ والى ما لا
يتصور منه فان قلت يحمد الله سبحانه وتعالى
لنفسه المقدس لا يتناوله التعريف قلت لانه
للحمد اللفظي ومن رام تعريفا شاملا لها قال كما قال
بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات
الكمالية وذلك قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل وهو

اقوى

اقوى لان الافعال التي هي اثار السخاوة تدل عليها دلالة
عقلية قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف الاقوال فان
دلالتها عليها وضعية قد يتخلف عنها مدلولها قال
ومن هذا القبيل حمد الله تعالى وثناؤه على ذاته العلية
وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود على ممكنات
لا تحصى ووضع عليها موائد كرمه التي لا تتناهى فقد كشف
عن صفات كماله واظهرها بدلالات قطعية تفصيلية غير
متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ولا
يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال
سيد البشر صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك انتهى وهو نفيس بالغ في الحسن الآن قوله وقد يكون
بالفعل وهو اقوى يجب حمله بقرينة مثال السخاوة على الفعل
الذي يلزمه الدلالة على الاتصاف بما ذكره وبه وذلك لانه
قد ورد في الحديث الشريف الحمد راس الشكر ما شكر الله من
لم يحمده فيشكل على ذلك الزمخشري والبيضاوي والسيد بان هذه
واللفظ للسيد ان التنصيص اذ الثنا على المنعم بما يدل على
تعظيمه والجوارح لم يظهر منه شيء ظهورا كاملا وان اعتقد
وعمل لم يعد شاكرا لان حقيقة الشكر اظهار النعمة والكشف

عنهما كما ان كفر النعمة اخفاؤها وسترها والاعتقاد امر
خفي في نفسه وعمل الجوارح وان كان ظاهرا الا انه يحتمل خلاف
ما قصد به فانك ربما قمت لاحد تعظيما له ويحتمل القيام امرا
اخر اذ لم يتعين للتعظيم واما النطق فهو الذي يفصح
عن كل امر خفي ويجلي كل مشتبه فلا احتمال له بل هو ظاهر
في نفسه ومتعين لما اريد به وضعا فكما ان الراس اظهر الاعضاء
واعلاها وهو اصل لها وعمدة لبقائها كذلك الحمد اظهر انواع
الشكر واشهرها وادلها على حقيقة الشكر اعني الابانة عن
النعمة حتى اذا فقد كان ما عداه بمنزلة العدم انتهى وقولنا
على الجميل الاختياري معناه لاجل الفعل الجميل الاختياري فعلى
تعليلية وهذا الفعل الموصوف بما ذكر هو المحمود عليه
واما المحمود به فسيأتي ما يتعلق به انه لا يشترط فيه
الاختيارية ثم ذكر لعلم في التعريف بلفظ الثناء فانه الذكر
بالخير والكلام الجميل كما سلف فيصير معنى التعريف ان
الحمد هو الوصف بالجميل لاجل الفعل الجميل الاختياري في
فيكون الحمد مختصا بالفاعل المختار بخلاف المدح فانه يعم
الاختيارية وغيره فيقال مدحت اللؤلؤة على صفائها
ولا يقال حمدتها ومن ثم اشتهر الحمد على المدح لشعره
بالاختيار واما اختياره على الشكر فلعموم الفضائل والفواضل

وخالف

وخالف الزمخشري فجعل المدح مرادفا للحمد حيث
قال في الكشاف الحمد والمدح اخوان وهو الثناء والنداء على
الجميل من نعمة وغيرها تقول حمدت الرجل على انعامه
وحمدته على حسبه وشجاعته انتهى قال السيد في حواشي
الكشاف اخوان اي مترادفان وقيل اراد الاخوة في الا	قوله هم
شتقاق
الكبير وهو الاشتراك في الحروف الاصول من غير ترتيب
مع اتحاد في المعنى وتناسب فيه كالجذب والجبذ والحمد
والمدح او في الاكثر بان يشتركا في اكثر الحروف ويتناسبا
في الباقي مع الاتحاد او التناسب في المعنى كالثلم والثلب وكالفلق
والفلح لان الحمد مخصوص بالجميل الاختياري والمدح يعمه
وغيره وقد بان المصنف يعني الزمخشري صرح في تفسير
قوله تعالى ولكن الله حبب اليكم الايمان بان المدح لا يكون
بفعل غير اختياري وتاول التمدح بالجمال وحسن الوجه
اي بدلالتهما على الافعال الجميلة فالمدح عنده مخصوص
بالاختياري ايضا قال وانما ترك قيد الاختيارية في تفسير
معنى الحمد اما اعتمادا على الاشتهار بانها اختيارية
واما لانه اراد الفعل الجميل وهو بالاختيار فقوله
يعني الكشاف من نعمة اي انعام بنعمة انتهى واورد
على قيد الجميل انه اذا اثنى على ظالم على ما فعله من نهب

الاموال وقتل الانفس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر
انه حمد بل ذم للحامد لان حمده لم يقع في محله مع ان ذلك
ليس على الجميل واجيب — بمنع كونه حمدا وان سلم فالتزمنا
ان المراد الجميل ولو عند الحامد وعكس قيد الاختيار انه يلزم
عدم صحة حمد الله سبحانه على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة
والارادة سواء جعلت عين ذاته المقدسة او زائدة عليها
لان تلك الصفات المقدسة ليست بافعال ولا يوصف الشريفة نخ
ثبوتها بالاختيار واجيب — بان ذاته المقدسة
لما كانت كافية في ثبوت تلك الصفات الشريفة نزلت منزلة
افعال اختيارية يستقل بها فاعلها وناقش بعضهم فيه
بقوله حاصل هذا الجواب دفع فساد العكس بارتكاب
مجاز في التعريف من غير قرينة فيضعف الايراد اذ ينتقل
من فساد العكس الى خفاء المراد قال فالمخلص جعل التعريف
لحمد المخلوق خاصة وان يعرف حمد الله سبحانه وتعالى
بانه وصفه سبحانه وتعالى بصفاته وافعاله كما جرى
عليه المحقق الدواني واجيب — ايضا عن اشكال
الحمد على الصفات بانها لما كانت مبدا الافعال الاختيارية
كان الحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل
اختياري في المآل انتهى وقد يناقش فيه بمثل ما سلف

فان

فان قلت — اين ما وعدت به من ان المحمود به
لا يشترط ان يكون اختياريا قلت — قد عرف الحمد
في شرح المطالع بانه الوصف بالجميل على جهة التبجيل قال
السيد رحمه الله في حاشيته عليه ثم الجميل ان تناول الاختيا ري
وغيره كالقدرة مثلا كان الحمد مرادفا للمدح والحق عليه ان
يقال مدحت اللؤلؤة على صفائها ولا يقال حمدتها
وان خص بالاختياري لزم ان لا يكون حمده تعالى بصفاته
الذاتية حمدا له وقد يجاب — بانه متناول لهما معا
لكنه محمود به ولا بد هاهنا من اعتبار قيد زائد وهو ان
يكون ذلك الوصف بازاء امر اختياري هو المحمود عليه
من نعمة او غيرها فيختص الحمد بالفاعل المختار دون
المدح اذ يجوز ان يكون الممدوح عليه كالممدوح به مما ليس
اختياريا فان قلت — اذا وصف الشجاع بالشجاعة
والقدرة الكاملة مثلا لاجل انعامه كانت الشجاعة
محمودا بها والانعام محمودا عليه واما اذا وصف
الشجاع بشجاعته لم يكن هناك محمود عليه قلت
تلك الشجاعة من حيث كان الوصف بها لذاتها محمودا
بها ومن حيث قيامها بمحلها لذاتها محمودا عليها فهما
متغايران هاهنا بالاعتبار ولهذا يقال وصفه بالشجاعة

لاجل لؤلؤة شجاعا قال ومنهم من منع صحة المدح بالليه
اختياريا وجعل مثال اللؤلؤة مصنوعا لا بعيده به واما
الوصف بصباحة الخد ورشاقة القد فقيل هو خطا من
الجمهور وقيل هو مؤول بدلالته على الاوصاف الجميلة كما يقال
حسن الصورة يدل على حسن السيرة انتهى كلام السيد سقناه
مع طوله لنفاسته وكثرة فوائده وقوله والجمع عليه ان
يقال اي على تقدير الترادف على بعض النعم وقوله من حيث
انهما محلاها لانه يحمد اليها الا يقال الشجاعة ملكة
نفسانية غير اختيارية وذلك بنا على ما اشترط في المحمود عليه من
قيد الفعل والاختيار لانا نقول كما تطلق الشجاعة
على الملكة المذكورة كذلك تطلق على اثار تلك الملكة كالخوض
في المهالك والاقدام في المعارك وهذا الثاني هو المراد هنا
نعم هذا الذي قاله رحمه الله قد يشكل عليهم ما لو
وصف الباري بصفاته القديمة من حيث اتصافه بها
فان اعتذر بان الذات المقدسة كافية في ثبوتها
لها او بانها مبدا لافعال اختيارية فقد رجع الى الجواب
السالف انتهى وقوله ومنهم من منع صحة المدح
بالليه اختياريا اي الظاهر التعبير ان ابا للسببية
او بمعنى على فيكون مساويا لمعنى على الممدوح عليه وكذا الكلام

على

على البا في قوله بصباحة الخد وفي تطويعه الكلام السالف
عن حاشية الكشاف بتعين منها ما ذكرنا الان تعرض
السيد من ذلك اثبات الترادف بين المدح والحمد بان يكون
قيد الفعل الاختياري معتبرا في كل كما سلف وفي حاشية الكشاف
والذي حاوله في حل خطبة شرح المطالع اعتبار ذلك في المحمود
عليه خاصة فيجب ان يكون المدح كذلك كي يصح دعوى
الترادف فان قلت هذا الذي حاوله السيد
من ان المحمود به لا يشترط ان يكون اختياريا هل ذكره غيره
قلت لم ار ذلك الا في حاشية المطول للامام
الفنري قال في المطول الحمد هو الثنا باللسان على الجميل
سوا تعلق بالفضائل ام بالفواضل فقال في الحاشية
المذكورة لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثنا عليه دون
المحمود عليه وانما ترك ذكر المحمود عليه اللازم في المختصر اكتفا
بقوله سوا تعلق بالنعم ام لا ثم قال فان قلت
قد صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان تعميم
المحمود به على الاشهر وجعلوا اختياره على المدح لانه
مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى في اصول الدين
دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤة على صفائها
والتعريف المذكور خال عن اشتراطه قلت

اجاب الشارح في شرح الكشاف بان الموصوف
مقدر وان الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون
بالاختيار الذي قصرح كما ترى بان المحمود به غير اختياري
وراد انه الاشهر ولولا هذه الزيادة لقطعت بانه
لا سلف له في ذلك سوى ما سلف عن السيد وقولنا
على جهة التبجيل معتبر لما اشار اليه في حواشي شرح
المطالع من ان مجرد الذكر اللساني لا يكون حمدا الا اذا
طابقه الاعتقاد ولم تخالفه افعال الجوارح والا فهو تهكم
فان قلت لم يكتف في القلب بعدم المخالفة
كالجوارح قلت لانه منظور اليه وبه صلاح الجسد
وفساده ثم هذه المطابقة وعدم المخالفة قد اعتبرا
شرطا لا شطرا فلا اشكال في ان مورد الحمد هو اللسان
فقط على ان بعضهم قال ان زيادة على جهة التبجيل مستدركة
لان التهكم ليس فيه تبجيل بل هو وصف المتهكم به
بما ليس متصفا به حقيقة بل مجازا اما باعتبار ما كان
او باعتبار ضد حالة المتهكم به منها والمجاز لا يحترز عنه
في الحد بل عن المشاركة للمحدود في الاطلاق الحقيقي قال
والمتجه انه للبيان ودفع دخول مثل ذلك في جنس
الحمد انتهى وقولنا سواء تعلق بالفضائل ام

ان صح

التعظيم صح

فاعل

فاعل تعلق ضميره يعود على الثناء والحمد والمعنى سواء
كان المحمود عليه الذي صدر الثناء لاجله من الفضائل ام
من الفواضل والاولى جمع فضيلة وهي المزية الذاتية
والثانية جمع فاضلة وهي المزية المتعدية ومعنى
تعديها تعلقها بالغير في تحققها وجودا كالانعام اي
اعطاء النعمة لا الانفعال كما توهم والا لم يجمع الحمد والشكر
اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري الشارح والفعل لا الفعل
الانفعال شرح لا تخفى ان المزايا الذاتية كالعلم والحلم
والشجاعة ونحو ذلك من الملكات النفسانية لا بد من
تاويلها بافعال اختيارية لما تقرر ان المحمود عليه لا بد ان
يكون فعلا اختياريا وقد تعرض شارح الشارح لذلك الشجاعة فيما
سلف والله اعلم قوله اما يتعلق بتعريف الحمد لغة
واما الحمد اصطلاحا فهو مساو للشكر
لغة وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما سواء
كان ذكرا باللسان او اعتقادا بالجنان او عملا وخدمة
بالاركان فان قلت لم كان التعرض لمعنى الشكر
بعد بيان الحمد كالمتوقف عليه عند المصنف وان كان
الذي جرى به الكتب هو الحمد خاصة قلت
لانه لما كان تعريفا من الحمد في العرف وتعريفا له في الانفعال

فكان المقام بعد بيان الحمد مظنة ان يقع في ذهن السامع
ان الشكر ماذا او هل هو هذا بعينه فسروه وبينوا الفرق
بينهما تخليصا للسامع من ورطة الحيرة والمراد بالفعل
في صدر التعريف ما يشمل القول كما افصح عن ذلك اخر التعريف
ومعنى ينبئ عن تعظيم المنعم يشعر في حد ذاته حيث كلما
اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر
الجناني ولا يقدح فيه الخمول بالمعنى كما لا يقدح في دلالة اللفظ
الوضعي لمعنى الخمول بالوضع وعدم الاستعمال على انه
يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر بالهام او اخبار الغير او
المعتقد نفسه او بفعله ولا شك ان المنبئ عن التعظيم
بلا واسطة في كل ذلك هو الاعتقاد لا غير فاندفع ما قيل
لا يصح ان يكون اعتقاد الجنان من اقسام الشكر لعدم
الانباء فيه اذ لا معنى لانبائه بالنسبة الى المعتقد واما
غيره فلا يطلع ولو اطلع بقول او فعل فذلك المطلع هو
الشكر لا الاعتقاد لانه المنبئ دونه وبا بسبب يتعلق
بفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر قال بعضهم
لعدم ثبوته بالنقل الصحيح وقولنا سواء الخ قال
السيد رحمه الله الشكر اما بالقلب بان يعتقد
اتصاف المنعم بصفات الكمال وانه ولي النعمة واما

باللسان

باللسان بان يثني عليه بلسانه واما بالجوارح بان يدئب
نفسه في طاعته وانقياده انتهى وعبارة بعض المتأخرين
قد صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم باوصاف
الكمال وانه ولي النعمة ومقابلة انعامه لا بجحود المحبة ولا الجحود
الاعتقاد والمحبة وان لم يصحبه مال والمراد من الاعتقاد القصد يبق
جازما او راجحا ثابتا اولا وفعل المراد الجزم انتهى تلك
وينبغي في هذا المقام ان ينبه لامرين الاول ان الشكر
اللساني لا يجب ان يكون اختياريا ولا انعاما للمشكور عليه
اخذا من نظير ذلك السالف في الحمد عند السيد وغيره
الثاني انه اذا فرض وقوع الشكر ببعض هذه الموارد
فينبغي ان يقال قياسا على ما سلف في الحمد ان وقع ذلك بغير
القلب اشترط مواطاته وان وقع بالقلب اشترط عدم مخالفة
غيره كما يشير اليه ذلك قوله ينبئ عن تعظيم المنعم ثم رايت في كلام
السيد ان القلب اشرف موارد الشكر لانه فعله وان كان خفيا ح
اختياريا يتصل بكونه شكرا حقيقة من غير ان ينضم اليه
فعل غيره بخلاف الموردين الاخرين لا يكون فعل شيء منهما
شكرا حقيقة حتى ينضم اليه فعل القلب انتهى وقوله
من غير ان ينضم اليه فعل غيره اي ومن غير ان يخالفه هذا
مراده فيما يظهر ثم هذا الذي ذكره في شان القلب لا ينافي

ما سلف له في الكلام على حديث الحمد رأس الشكر من أن
النطق هو العضو الكاشف لأن هذا باعتبار الاستقلال
وعدمه وذلك باعتبار الظهور والخفاء وفي عطف الخدمة على
العمل في التعريف إشارة إلى أن العمل إنما يكون شكرا إذا كان
على وجه الخدمة دون الأجرة واعلم أنه قد استشهد
لإطلاق الشكر على أفعال الموارد المذكورة بقول الشاعر

أفادتكم النعماء مني ثلاثة ❊ يدي ولساني والضمير المحجبا

قال السيد هو استشهاد صحيح على أن الشكر يطلق
على أفعال الموارد الثلاثة وبيانه أنه جعلها بإزاء النعم جزاء
لها مستغرقا لطلبها وكل ما هو جزاء النعمة عرفا يطلق عليه الشكر
لغة قال ومن لم يتنبه لذلك زعم أن المقصود مجرد التمثيل بجميع
شعب الشكر لا الاستشهاد على إطلاق لفظ الشكر عليها مع أنه
غير مذكور هنا ثم أورد السيد سؤالا محصله أن الشاعر جعل
المجموع بإزاء النعم فالشكر يجب أن يطلق عليه وأما على كل واحد من
الثلاثة فلا وأجاب بأن الشكر يطلق على فعل اللسان أيضا فقط
وإنما الاستشهاد على إطلاقه على فعل القلب والجوارح حتى يتوهم
كثير أن الشكر لغة باللسان وحده ولما جمع الشاعر مع الأخيرين
وجعلها الثلاثة علم أن كل واحد شكر للنعمة وأنه أراد نعما وكم
كثرت عنده وعظمت فاقتضى استيفاء أنواع الشكر والنعم

في ذلك

في ذلك حتى جعل موارده مقابلة للنعماء ملكا لأصحابها
مستفادا منها كأنه يقول يدي ولساني وقلبي لكم فلستم والقلب
الأفصح وجنانكم ولأن لساني لا ينطق إلا بالثناء عليكم والمحبة ولأن اليد
والجوارح في المكافأة والخدمة قال وفي وصفه الضمير بالمحجب
إشارة إلى أنهم ملكوا ظاهره وباطنه انتهى وفيه نظر ومن لم يتنبه
إلى تنبيه المولى سعد الدين رحمه الله تعالى والشكر اصطلاحا
صرف العبد جميع ما أنعم الله تعالى عليه به إلى ما خلق لأجله
كأن يصرف البصر إلى الاطلاع على ما في مصنوعاته تعالى من دقائق
الصنع العجيب والحكمة الأنيقة ثم يصرف القلب إلى التأمل فيها
والاستدلال بها على وجود الصانع وصفاته بأن يستدل بوجود
الأثر على وجود المؤثر وبإتقان الأثر وإحكامه على علم المؤثر
وقدرته وكأن يصرف السمع إلى تلقي ما ينبئ عن مرضاته من
الأوامر وما ينبئ عن اجتنابه مساخطه من النواهي ثم
يشتغل بالآلات في امتثالها وقس على ذلك سائر النعم الظاهرة مرة
والباطنة فهو أخص مطلقا من الشكر لغة لاعتبار شموله الآلات
فيه واختصاص متعلقه بالله تعالى والشكر اللغوي مساو للحمد
العرفي كما عرفت وبينهما وبين الحمد اللغوي عموم وخصوص
من وجه لتصادقهما في ثنا باللسان على الإحسان وينفرد الحمد

اللغوي في ثنائنا للسان على جميل غير احسان وبقيد الاصطلا حي
والشكر اللغوي في ثنائنا بغير اللسان على الاحسان فهو اعم من الحمد
اللغوي اخص موردا واعم متعلقا وجاعل العكس ونقيض
الحمد الذم ونقيض الشكر الكفران والمدح كالحمد اللغوي على
راي الزمخشري وبينهما عموم وخصوص مطلق على راي غيره
البحث الثاني في اعراب
الحمد مبتدا وخبره الظرف الذي هو لله واصله النصب كما
تقرر في محله اذ كان الله تعالى فهو من المصادر السادة
مسد افعالها نصبا وتحقيقا لم عدل عنه الى الرفع للدلالة على
الدوام والثبات دون التجدد والحدوث ومنه قالوا سلاما
قال سلام رفع ابراهيم عليه الصلاة والسلام ليكون تحيته
احسن وحكاه الله سبحانه وتعالى عنه بالرفع للدلالة على
ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام حياهم بتحية احسن فان
قلت قد وقع في كلامك تبعا للغير تسمية المجرور
بالظرف فما وجهه قلت قال الرضي وغيره لان كثيرا
من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق اسم الاخص
على الاعم انتهى وقيل لان معنى الاستقرار بعرض له اذ
تقدير الكلام هنا مستقر لله وكل ما يستقر فيه غيره فهو ظرف
وعورض بان عروضه في مثل رميت عن القوس

مستبعد

مستبعد جدا في الاوجه ما سلف فان قلت
لم حكموا بان اصله النصب قلت لان المصادر احداث
متعلقة بمحالها الا انها تقتضي ان يدل على نسبتها اليها والا صل
في بيان النسب والتعلقات هو الافعال فهذه مناسبة
تستدعي ان يلاحظ مع المصادر افعالها الناصبة لها وقد تايدت
هذه المناسبة في مصادر مخصوصة بكثرة استعمالها مقرونة
بافعال مضمرة قال الزمخشري انهم ينزلون تلك المصادر
منزلة افعالها ويسدون بها مسدها ويجعلون استعمالها
كالشريعة المنسوخة انتهى وايضاحه ما قاله بعض المحققين
ان تلك المصادر تنزل منزلة الافعال لفظا ويسد بها مسد ها
معنى فاستوفت الافعال حقها في اللفظ والمعنى فصار
الجمع بينهما كاستعمال الشريعة المنسوخة في انه خروج عن
طريقة مسلوكة الى طريقة مهجورة ينكرها التدقيق
بعقايد اهل اللغة في قواعدها انتهى فان قلت
كيف جعلوا العدول الى الرفع للدلالة على الدوام وقد
صرح الشيخ عبد القاهر بانه لا دلالة في زيد منطلق على اكثر
من ثبوت الانطلاق لزيد قلت اجيب بان
الشيخ انما نفى الدلالة عن نفس الاسمية فلا ينافي استفا دة
الدوام منها بواسطة العدول على انه قد ذكر في احوال

المسند الى كونه اسما لافادة الدوام لاغراض تتعلق بذلك ولا
تعرض فيه للعدول اصلا وذلك مخالف لما ذكره الشيخ وحاول
بعضهم التوفيق بان الاسمية تدل دلالة لفظية على مجرد الثبوت
كما ذكر الشيخ وتعليقه على الدوام انما ذكر الرضي في الصفة المشبهة
انها لما لم تدل على التجدد ثبت الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل
في كل ثابت دوامه والشيخ نفى الدلالة اللفظية على الدوام فلا ينافي
اثباته بالدلالة العقلية قلت وهذا التوفيق لا يفيد شيئا
جوابا عن اصل الاشكال عن الجواب السالف وان افادة
الاسمية للدوام غير محتاج الى العدول الذي عول عليه المجيب
فيما سلف ومن ثم اعترض السيد رحمه الله على ذلك حيث
قال في حاشية الكشاف في توجيه افادة الاسمية للدوام ما نصه
ولما كان الرفع دالا على الثبوت مجردا عن قيد التجدد والحدوث
افاد بقصد به الدوام والثبات بمعونة المقام بخلاف النصب
المستلزم لتقدير الفعل الدال بوضعه على الحدوث والتقضي
انتهى وهو وان كان فيه نوع استمداد من كلام الرضي السالف
لكنه في الحقيقة غيره فيكون الحاصل للشيخ اجوبة النظر الى
العدول الى الدلالة العقلية الى معونة المقام وكلام السيد
سيد الكلام فان قلت سلمنا ان الاسمية تفيد دوام
الثبوت ولكن الحمد لله خبر لفظا فهو هو مما نحن من افادة

ذلك

ذلك فيما يظهر اما ان تقدر الظرف بالفعل فظاهر لانهم صرحوا
بان الاسمية التي خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ
بهم تفيد الاستمرار التجددي واما ان تقدر باسم الفاعل
فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل
قلت اجيب بان الاسمية التي خبرها فعلية انما
تفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام كالعدول هنا وبانه
يجوز ان يمنع كون اسم الفاعل للحدوث ولا يضره العمل
في الظرف لان رائحة الفعل كافية في ذلك فيكون عاملا وهو بمعنى
الثبوت ايضا وقد صرح المولى سعد الدين في المطول في اواخر
الباب الثالث بان زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب
تقديره بحاصل او حصل فان قلت لم قال الله ولم يقل للخالق
او الرازق او نحوهما مما يفيد الدلالة على العلم قلت قد حقق
في التلخيص بحمد مثل حمد الشارح حيث قال الحمد لله على ما انعم
فقال في المطول والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق
لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما
مما يوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف بل تعرض
للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق
الاستحقاقين انتهى يعني انه سبحانه يستحق الحمد لذاته
ويستحقه لصفاته واعترض بانه لا اشعار في الكلام

بالاستحقاق الذاتي اذ لم يصح على قواعدهم ان تعلق امر باسم
غير صفة يدل على مشابهة مدلوله وان سلم فانما ذلك اذا لم يصرح
بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح بقوله على ما انعم
كما صرح به الشارح بقوله على انعامه واجيب بان هذا
امر يعلم بالذوق حيث لم يقل الحمد لله المنعم لان منشاء
المدلول وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادة الا ستحقاق
الذاتي لا يضر ذلك او يقال ان لفظ الجلالة الشريفة لما دل
على ذات مقدس متصف بجميع صفات الكمال من حيث
اشتهار اتصاف تلك الذات المقدسة بصفات الكمال
في ضمن اطلاق هذا الاسم الشريف لم يبعد ان يجعل التعليق
به في حكم التعليق بالمشتق الدال على مشابهة جميع الصفات
قلت وهذا الجواب الثاني صريح من جهة ان الاستحقا ق
الذاتي حينئذ راجع الى الوصفي فان قلت الاستحقاق
الذاتي هو الاستحقاق بجميع صفات الكمال كما اشار اليه
السيد في حواشي الكشاف فقد اندرج فيه الاستحقاق
بصفة الانعام فلم افردها قلت اجيب بان ذلك
كالتصريح بانه ادى الواجب فان قلت لم قدم الحمد على اسم الله
قلت لاقتضاء مقام افتتاح التاليف مزيد اهتمام
بشان الحمد وان كان ذكر الله تعالى اهم في نفسه لان البلاغة

في الكلام

في الكلام مطابقته لمقتضى المقام وبعبارة اخرى لان
الاعتناء بالحمد عارض بواسطة المقام والاعتناء باسم الله
ذاتي والذاتي سبق ان يقدم في الاعتبار لانا نقول لم لا يكون
البلاغة مطابقة مقتضى المقام لا رعاية الامور الذاتية ورجح
العارضة او نقول لم رجح العارض بل تعارضا فتساقطا
ثم عمل بما هو الاصل من تقديم المبتدأ على الخبر سيما اذا كان
المبتدأ اسما ومسند العامل بحسب الاصل فان مرتبة العا مل
التقدم على معموله فان قلت تقديم الظرف يفيد
الاختصاص قلت قد صرح صاحب الكشاف وغيره بان
في الحمد لله ايضا دلالة على الاختصاص وسيأتي ايضاحه
ان شاء الله تعالى فان قلت حيث كان الاختصاص
حاصلا بدون التقديم فكيف قال الزمخشري في سورة الجاثية
في قوله تعالى فلله الحمد قدم الظرف ليدل بتقديمه
على اختصاص الملك والحمد به تعالى قلت كون التقديم
من طرق الاختصاص لا ينافي حصوله مع التاخير بطريق
اخرى فان قلت قد تقرر فيما سلف ان مقتضى
البلاغة تاخير الظرف في الحمد لله فلما كان كذلك في سورة
الجاثية قلت هو مقام الحمد بل هو مقام بيان استحقاقه
تعالى واختصاصه بالحمد والملك وذلك يقتضي تقديم الظرف

قلت احمد مع كون التقدم في سورة الجاثية

لان كون المتقدم مفيدا للاختصاص اصح واشهر من
حصوله مع التاخير بواسطة جعل اللام في الطرفين للاختصاص
فان قلت هل الجملة مفيدة للحمد وان كانت خبرية
قلت اما على تقدير ارادة الانشاء فلا اشكال في افادتها
ذلك واما على تقدير الخبر فسياتي في كلام الشارح على حمد المصنف
ما هو كالصريح في عدم حصول الحمد بها ولكن قد صرح
جمع من محققي المتاخرين بخلاف ذلك وافرد ذلك العلا البخا ري
في رسالة وعبارة السيد رحمه الله في بعض كتبه جملة الحمد لله
اما اخبار كما هو اصله واما انشاء وعلى التقديرين يدل اجمالا
على الاتصاف بصفات الكمال فيكون حمدا وكذا انشكرك
يدل على كونه منعما كذلك فيكون شكرا انتهى المبحث
الثالث في معنى اللام الداخلة عليه قال في الكشاف
هي لتعريف الجنس دون الاستغراق واختلف في سبب
اختياره لذلك فقيل سببه البناء على قاعدة خلق الاعمال على
طريق المعتزلة فان افعال العباد لما كانت عندهم مخلوقة لهم
كانت المحامد عليها راجعة اليهم فلا يصح جعل المحامد كلها
مختصة به تعالى كما هو مقتضى الاستغراق وفساده ظاهر
لان اختصاص الجنس به تعالى كما هو مقتضى لام الداخلة على
الخبر يستلزم اختصاص افراده به اذ لو وجد فرد لغيره

فساده ظاهر لانه يستلزم كلما امير زيد وكلما شجاع عمرو
وان حمل على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس
الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة
ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لضرورة امتناع حمل
احد المتميزين في الوجود الخارجي على الآخر وحينئذ يجب
ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد
وعمرو وهذا معنى القصر قال في المطول بحث هذا
فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد
انسان او قائم فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق
الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت
المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا
يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية
به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق
فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس
وتطرق المطول في هذا الجواب من غير ان يبين وجه النظر
ثم قال والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ
فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره
نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع والامير
هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التو

على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع
وان جعل مبتدأ فهو مقصور

كل

ا اللام والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والامام من
ريش لان الجنس حينئذ متحد مع واحد مما يصدق عليه
خبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد
م في الحلم بدون الجنس فيلزم ان يكون مقصورا على الاتصا ف
وش في العرب ولا يلزم ان يكون حاتم العرب مقصورا على
اتصاف بالكرم وعلى هذا القياس قال فلنتامل فان فيه
دقة وسر يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله مفيد لقصر
حمد على الاتصاف بكونه لله على طريقته ومحصوله جائز
ن تعريف الجنس في المسند ايضا يفيد الاختصاص وان عرى
خبريه لانه يجاري الاشيا [illegible] الذي [illegible]
شرنا اليه من توقف افادة الاختصاص في الحمد لله على
انه هو الحق ان شا الله تعالى وذلك ان الفاضل الذي نرى
شيان رحمه في المطول قد اخذ عن السيد رحمه الله تعالى
حيث قال في توجيه التلويح اما اولا فلان المحمول في زيد
انسان او فارس هو مفهوم الانسان ومفهوم الفارس فان
ان اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي وهو المختار
ان ما جعله دليلا على الحصر في العرف جاريا بعينه في الخبر
المنكر ويصير منقوضا به وان كان موضوعا للماهية بقيد
وحدة مطلقة اعني مفهوم فرد ما منها تكون كذا يلزم ما ذكر

لان

لان هذا المفهوم اذا اخذ في زيد والحصر فيه لزم ان لا يكون
للانسان فرد آخر والا لصدق عليه هذا المفهوم اعني
مفهوم فرد ما منه فلا يكون متحدا مع زيد ومنحصرا فيه والقول
بانه لا يلزم من اتحاد فرد من افراد الانسان بزيد اتحاد سائر
الافراد له مغالطة من باب اشتباه العارض بالمعروض
اعني مفهوم فرد من الانسان مثلا بما يصدق هو عليه فان
المحمول في المنكر هو الاول ويلزم منه الانحصار كما عرفت دون
الثاني لظهور بطلانه لانه ان كان عين زيد فلا حمل حقيقة
وان كان غيره لم يصح الايجاب في زيد انسان بحسب نفس الامر
واما ثانيا فلان صدق فرد من الانسان على زيد
في الخبر المنكر يستلزم صدق ماهية الانسان عليه ويلزم منه
انحصارها فيه واما ثالثا فلان ما ذكره من انتفا الصدق ق
والحمل للانحصار والاتحاد يستلزم ان لا يصدق عام على خاص
فيبطل العموم مطلقا او من وجه قال رحمه الله فالاولى ان
نعرض عن مثل هذه المباحث ونقول اذا قلنا زيد الامير
مع قصر الجنس فان حملناه على الاستغراق فالحصر ظاهر
والا فينبغي ان يحمل على ادعا مفهوم الجنس به اذ لو اريد صدقه
عليه لضاع التعريف ظاهرا لحصول المقصود بالمنكر ايضا
وحينئذ لا يوجد الجنس دونه ادعا وهذا المعنى مغاير لما

يحصل من الحمل على الاستغراق وينبغي ان لا يسمى قصرا بل يعد
مرتبة اكمل منه اشير وقوله في المطول لان الجنس حينئذ
متحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر قال فيه السيد هو
تمسك بما اورد عليه النظر اجمالا وقد بينا من تفصيل النظر
فساده بما لا مزيد عليه قال فالصواب ان يقال يعني بدل
قوله لان الجنس حينئذ متحد الخ لان المعنى ان كل فرد كائنا
الله وكل تعريف ال امره وكل كرم في العرب فيلزم ان يكون
الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب لان كل فرد منه
موصوف بانه فيهم فلا يوجد في غيرهم ولا يلزم من ذلك ان
يكون كل ما هو كائن في العرب موصوفا بكونه كرما فيلزم
قصر الخبر على المبتدا وقوله فيه يظهر ان تعريف
الجنس في الحمد لله الخ قال فيه السيد ايضا هذا انما يظهر
اذا اتصف بالحمد لله كل فرد على قياس ما قررناه في الامثلة
السالفة فاما اذا اتصف به الجنس من حيث هو فانما
يلزم اختصاصه بالله بدلالة اللام على الاختصاص كانه
قيل جنس الحمد مختص بالله فيلزم اختصاص افراده
كلها به وليس ذلك من قصر المبتدا على الخبر بل هو في المعنى
نظير ان يقال الكرم مختص بالعرب اذ لم يرد به ان الكرم
مقصور على المختص بالعرب لا يتعداه الى المختص بغيرهم

بل

بل اريد انه مختص بهم لا يتعداهم الى غيرهم وهذا القصر
المقصود استفيد من لفظ الاختصاص ههنا ومن
اللام هناك واما تلك الامثلة فلو حملت على قصر الجنس
لم يلزم فيها اختصاص وقصر اصلا لان الحكم بان جنس
الكرم موصوف بكونه حاصلا في العرب لا يستلزم انحصار ر
افراده فيه لجواز ان يثبت له في ضمن فرد ولغيرهم في ضمن
اخر قال السيد رحمه الله عقب هذا وعليك بما قررنا
لك في هذه المقاصد الجليلة التي يعز نفعها مواطنه كثيرة
يشتبه فيها ما لا تدركه الا بما نقلنا الشارح عليه فيما هو
او فيما بين الحقوق انتهى فقد انكشف لك
صحة ما اشرنا اليه من ان قصر الجنس في الحمد لله متوقف
على لام الاختصاص التي في الخبر وان ما حاوله في المطول
تبع فيه التحقيق السالف في تفصيل النظر وان عذرنا
في الاطالة لعموم نفع تلك الفوائد الغرر فان قلت
ما معنى التعريف الجنسي وما الفرق بين المعرف الجنسي
وعلم الجنس وبينهما وبين اسم الجنس النكرة وهل التعريف
باللام منحصر في الجنس والعهد اي الخارجي كما ذكر في الفصل
ويكون كل من الاستغراق والعهد الذهني متفرعا على
الاول ومتفرعا عليه ام لا قلت هذا

مبحث شريف هو موضع تطول فيه ظلوبه وخلاصة القول في ذلك
الكاشف عن حقيقته ما هنالك ان معنى تعريف الجنس الاشارة
الى حضور الماهية في ذهن المتكلم والسامع وتميزها عندهما من بين
سائر الماهيات فان المنكر وان دل على ماهية معقولة متميزة
في الذهن حاضرة عنده الا انه لا اشارة فيه الى تعينها
وحضورها فاذا عرف بلام الجنس فقد استفيد ذلك والفرق
بين حضورها وتعينها في الذهن وبين الاشارة الى تعينها
وحضورها هناك مما لا يخفى وتوهم كثير من الناس ان معنى
تعريف الجنس هو الاستغراق وبطلانه ظاهر لان معنى
التعريف الاشارة الى المعرفة والحضور وليس هذا من
الاحاطة والاستغراق في شيء نعم في المقام الخطابية قد يشار
باللام الى الماهية في ضمن جميع الافراد بمعونة المقام وقرائن
الاحوال فليس الاستغراق مستفادا من معنى تعريف
الجنس بل من المعرف الجنسي بمعونة المقام فسواء اريد
الجنس من حيث هو او في ضمن جميع الافراد بمعونة المقام
فان التعريف على التقديرين للجنس وتحقيق الكلام
وتفصيله ان معنى التعريف مطلقا هو الاشارة الى ان مد لول
اللفظ معهود اي معلوم متعين حاضر في الذهن بوجه ما
الا ان ذلك ما صرح به الشيخ ابن الحاجب في الايضاح من ان زيدا

موضوع

موضوع لمعهود بين المتكلم والمخاطب ومن ان غلام زيد موضوع ع
لمعهود بينهما بحسب تلك النسبة المخصوصة وقول الادبا
المعرفة ما يعرفه مخاطبك والنكرة ما لا يعرفه واجماعهم على ان
الصلة يجب ان تكون معلومة الانتساب للسامع وقد اذا
استقريت كلامهم وتحققت محصوله استوثقت بما ذكرناه
لك وقد صرح بذلك بعض المحققين حيث قال التعريف يقصد
به معين عند السامع من حيث هو معين كانه اشارة اليه
بذلك الاعتبار واما النكرة فيقصد بها التفات النفس
الى المعنى من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعينه وان كان معينا
في نفسه لكن بين مصاحبة التعين وملاحظته فرق جلي وتتمته
في تصوير ذلك معه سر على ان فهم المعاني من الالفاظ بمعونة
الوضع والعلم به فلا بد ان يكون المعاني متصورة ممتازا
بعضها عن بعض عند السامع فاذا دل باسم على معنى فلا يخلو
اما ان يكون ذلك الاعتبار ان كون المعنى معينا عند السامع
متميزا في ذهنه ملحوظا معه ام لا فالاول يسمى معرفة
والثاني نكرة ثم الاشارة الى تعين المعنى وحضوره ان
كانت بجوهر اللفظ سمي علما اما جنسيا ان كان المعهود الحاضر
جنسا وماهية كاسامة واما شخصيا ان كان فردا منها
كزيد او اكثر كابانين والا فلا بد من امر خارج عنه يشار به

الى ذلك مثل الاشارة في اسماء الاشارة وكقرينة التكلم
والخطاب والغيبة في الضمائر وكالنسبة المعلومة في الموصولات
والمضاف الى المعارف وبحرفي اللام والنداء في المعرفات بهما
فاللام اذا دخلت على اسم جنس فاما ان يشار بها الى حصة
معينة من مسماه فردا كانت او افرادا مذكورة تحقيقا او
تقديرا وتسمى لام العهد الخارجي ونظيره العلم الشخصي واما
ان يشار بها الى مسماه وتسمى لام الجنس وحينئذ اما ان يقصد
المسمى من حيث هو كما في التعريفات وكقولنا الرجل خير
من المرأة وتسمى لام الحقيقة والطبيعة ونظيره العلم الجنسي
واما ان يقصد المسمى من حيث هو موجود في ضمن الافراد
بقرينة الاحكام الجارية عليه الثابتة له في ضمنها فاما
في جميعها كما في المقام الخطابي لعلة ايهام ان القصد الى
بعضها دون بعض ترجيح لاحد المتساويين على الآخر
وتسمى لام الاستغراق ونظيره كلمة كل مضافة الى النكرة واما
في بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد وتسمى معهودا
ذهنيا ومؤداه مؤدى النكرة ولذلك تجري عليه احكامها
انتهى فظهر ان معنى التعريف مطلقا هو العهد
في الحقيقة لكنه جعل اقساما كما سلف بحسب تفاوت
ما يستفاد منه وسمي كل قسم باسم مخصوص وان الاعلام

الجنسية

الجنسية وان كانت قليلة اعلام حقيقية كالاعلام الشخصية
اذ في كل منها اشارة بجوهر اللفظ الى حضور المسمى في الذهن
وان الفرق بين اسم الجنس المعرف كالاسد وبين علم
الجنس كاسامة هو ان الاشارة بالاداة وبجوهر اللفظ
فيهما وبين اسم الجنس النكرة باعتبار الاشارة الى
التعيين والحضور وعدمها وان التعريف باللام
منحصر كما في المفصل في تعريف الجنس والعهد ان الخارجي
وان كلا من الاستغراق والعهد الذهني من تفاريع
التعريف الجنسي واما ما نقل عن الزمخشري كما سلف
من ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاشارة والاسم
لا يدل الا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق فقد سلف
انما اراد به انه ليس ثمة استغراق هو مدلول الاسم او اللام
لانه لا يستفاد من الامور الخارجية واقتضاء المقام
فان قلت اسم الجنس ان كان موضوعا للماهية
من حيث هي فكيف يستعمل في فرد معين كما في العهد الخارجي
او غير معين كما في العهد الذهني او في جميع الافراد كما
في الاستغراق وان كان لفرد منتشر منها اشكل استعماله
في الماهية وفي فرد معين منها وجميع افرادها قلت
قد سأل ذلك السيد رحمه الله في حاشية المطول

وأجاب بقوله أما على الأول وهو المجاز فلا إشكال
في الاستغراق والعهد الذهني لما عرفت من أن الاسم
فيهما مستعمل في طبيعة الجنس فقط وإنما يفهم فرد غير معين
أو جميع الأفراد من أمور خارجية وأما العهد الخارجي فالظا هر
أن الاسم مستعمل فيه وإن لم يوضع أفرادا بإزاء خصوصية كل
معهود وكلمة سمي وضعا عاما وأما على الثاني فالحال
في العهد الخارجي على ما ذكرنا وكذا في الاستغراق فإن الفرد
المنتشر كالماهية يصدق على كل فرد منها وأما المتخالفة
في الماهية فأما مجاز أو مشترك وضع أفرادا بإزائها قال فإن
قلت هلا جعلت الخارجي كالذهني والاستغراق
راجعا إلى الجنس قلت لا معرفة الجنس غير كافية
في تعيين شيء من أفراده بل يحتاج فيه إلى معرفة أخرى دون
الاستغراق انتهى وقد وقع الإطناب في هذا المبحث
الشائك لما فيه من الدقائق الكثيرة والأنظار الصحيحة
القويمة التي يعز نفعها ويعظم عند أولي البصائر وقعها
والله سبحانه وتعالى أعلم وإليه نضرع في العفو عما طغى به
القلم علقه بيده الفانية أفقر العبيد
حضر الشيخ موسى عفي عنه آمين